الإطار السوسيو تاريخي للمواطنة
في المجتمع المصري

أ.د/ ثروت محمد شلبي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة بنها

أ.م.د/ أحمد السعيد الهجرسي
أستاذ مساعد علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة بنها

أية إبراهيم نجيب محمد علام
معيدة بقسم الاجتماع - كلية الآداب – جامعة بنها

الملخص:

إن هذا الفصل يتناول التطور السوسيوتاريخي لمفهوم المواطنة في المجتمع المصري، عن طريق تحليل العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع عبر المراحل التاريخية المختلفة. ويبدأ هذا الفصل من فرضية مؤداها أن المواطنة في مصر لم تتطور بصورة خطية مستقرة، ولكن تشكلت من خلال صراع مستمر بين توجهات الدولة المركزية من جهة، ومطالب المجتمع بالحقوق والمشاركة والعدالة من جهة أخرى.

ويظهر في هذا الفصل ست مراحل رئيسية في تطور المواطنة؛ والتي تبدأ بعهد محمد علي الذي شهد تأسيس الدولة الحديثة في إطار مواطنة اتسمت بالطابع القسري والإخضاع لمشروع الدولة، وبعد ذلك الحقبة الليبرالية التي أسست لفكرة المواطنة الدستورية والحقوق القانونية رغم استمرار القيود الاجتماعية والسياسية. وكذلك يناقش الفصل مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ التي أعادت صياغة المواطنة في إطار عقد اجتماعي قائم على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مقابل تقييد المشاركة السياسية، وبعد ذلك مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي شهدت تآكل هذا العقد الاجتماعي واتساع الفجوات الاجتماعية. كما يتناول الفصل بروز المواطنة الرقمية مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وما أتاحته من أشكال جديدة للمشاركة والتعبير، وصولًا إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بوصفها تعبيرًا عن المطالبة بالمواطنة الكاملة القائمة على الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وهذا الفصل يخلص إلى أن أزمة المواطنة في مصر هي نتاج تراكمات تاريخية ممتدة، وأن النماذج المتعاقبة للمواطنة لم تنجح في تحقيق توازن مستدام بين سلطة الدولة وحقوق المواطن. وكذلك يؤكد أن بناء مواطنة شاملة وفاعلة يظل أحد أهم التحديات المرتبطة بترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة والانتماء في إطار الجمهورية الجديدة.

المقدمة:

تُمثل المواطنة أحد الأعمدة الرئيسية التي يرتكز عليها البناء السياسي في مصر، وتحديداً في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وحتى اليوم، تستمر مساعي ومطالبات مختلف الحركات المجتمعية والسياسية لتثبيت مبادئ المواطنة، وضمان حصول جميع طوائف المجتمع على حقوقها الديمقراطية والقانونية بالتساوي، وبما يتماشى مع الأسس الدستورية الحديثة التي حظيت بتوافق وطني واسع على نحو متساوٍ وفقاً للمبادئ الدستورية الجديدة التي توافقت عليها معظم القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري. فقد نتج عن هاتين الثورتين تحولات عميقة وملموسة على المستويين السياسي والثقافي، مما أسهم بشكل مباشر في تبديل قناعات وقيم واتجاهات مجتمعية ظلت جامدة ومستقرة لعشرات السنين.

وقد برز عنصر الشباب كأكثر الفئات المجتمعية فاعلية وتأثيراً؛ فهم من أشعلوا فتيل الثورة، وما زالوا يمتلكون الشغف والعزيمة لإحداث الفارق عبر تفاعلهم الإيجابي ومشاركتهم الفعالة. وتهدف هذه الديناميكية الشبابية إلى حصد ثمار الثورة المتمثلة في: التطور المجتمعي عبر تطبيق 'العدالة الاجتماعية'، والتغيير السياسي الجوهري عبر إرساء 'الديمقراطية'، والارتقاء الثقافي المتجسد في حفظ 'الكرامة الإنسانية.

ونظراً للدور المحوري للمواطنة في تأسيس النظم الديمقراطية والمجتمعات المعاصرة، فقد أصبحت شروط المواطنة والالتزامات المتبادلة —سواء تلك التي تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها تجاه فئات المجتمع، أو واجبات هذه الفئات تجاه وطنها— في صدارة القضايا التي تشغل بال الأبحاث والدراسات الاجتماعية الحديثة. وفي الحقيقة، شهدت المنظومة القيمية والمفاهيمية للشباب تبدلات جذرية. إذ انتقلوا من دوائر السلبية والعزوف عن الانخراط السياسي والمجتمعي —وهو ما كان يتجلى سابقاً في ضعف الانتماء واللجوء للهجرة غير النظامية والهروب من أزمات المجتمع— إلى النقيض تماماً. فقد برزت لديهم روح التحدي والمشاركة الإيجابية منذ انطلاق الثورة، متحلين بثقافة جديدة تنبذ الخضوع والظلم وترفض الرضوخ للصمت.

استقطبت قضية المواطنة اهتماماً بالغاً من قِبل الدراسات الاجتماعية (السوسيولوجية) على مدار العشرين عاماً الماضية. فقد شهدت الأبحاث التي تتناول أبعاد الانتماء والمواطنة طفرة ملحوظة متجاوزةً حجم الإنتاج العلمي في القرن الماضي، وذلك كاستجابة طبيعية

للتحولات العالمية والتغيرات العميقة في الهياكل المجتمعية؛ والتي برزت نتيجة مساعي الدول نحو تبني النظم الديمقراطية وسط هيمنة متصاعدة لظاهرة العولمة إن الإدراك الدقيق والشامل لأبعاد 'المواطنة العالمية' يعزز من ارتباط الفرد بوطنه في ظل 'الجمهورية الجديدة'، ويفتح أمامه في الوقت ذاته آفاقاً للاندماج في المحيط العالمي؛ إيماناً منه بأن مستقبله بات متشابكاً مع المنظومة الكونية، ولم يعد محصوراً داخل حدوده المحلية الضيقة. بناءً على ذلك، أصبحت توعية الأفراد بمتطلبات المواطنة العالمية ضرورة حتمية لتأهيلهم للتعامل مع المتغيرات الدولية المعاصرة، ولخلق وعي مستقبلي يرتكز على التكاتف الإنساني لمجابهة التحديات الكوكبية الطارئة، وهو ما يضمن استقرار المجتمعات عبر تسوية النزاعات الداخلية سلمياً واعتماد الحوار كأداة رئيسية لحل الأزمات.

وهذا التوجه يُسهم بلا شك في صيانة حريات وحقوق المواطن المصري، ويشجعه على الوفاء بالتزاماته الوطنية والعالمية عبر مشاركته الفاعلة في الشأن العام وتغليب المصلحة الإنسانية. وفي هذا السياق، شدد الخطاب السياسي الرسمي في مصر على محورية 'الدولة الوطنية' كقاعدة صلبة تنطلق منها 'الجمهورية الجديدة'، مؤكداً أن المواطنة تمثل الأداة الفاعلة لترسيخ الانتماء لمصر ضمن إطار إنساني، وإقليمي، ودولي واسع. وبالتالي، اتسع مفهوم المواطنة في رؤية الجمهورية الجديدة ليصبح أكثر شمولية وتعدداً في مساراته، متجاوزاً الدلالات القديمة التي كانت تقتصر أحياناً على الجوانب الدينية أو الطائفية. إذ بات يُؤسس لمنهج يعتمد على التكافؤ التام في الفرص والحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، ويفسح المجال للجميع للانخراط الكامل في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ بهدف تحقيق الصالح العام وحماية تماسك الجبهة الداخلية ضد أي تهديدات محتملة.

أسفرت التحولات التي مر بها الشارع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير عن تنامي الوعي بضرورة تعميق مبادئ المواطنة بين أفراد المجتمع؛ بوصفها صمام الأمان للحفاظ على تلاحم البناء الاجتماعي، والركيزة الأساسية لضمان فاعلية مسار الانتقال نحو الديمقراطية.

ومع ذلك، لم تُنتج الثورة تغييرات ديمقراطية واضحة وملموسة على أرض الواقع. ويُعزى هذا القصور جزئياً إلى المنظومة التعليمية التي لا تزال تفرز مفاهيم تعرقل قيم المواطنة – التي تُعد حجر الزاوية لنمو الديمقراطية – بالإضافة إلى غرس توجهات لدى الشباب تتنافى مع ثقافة المساواة، وتقبل الاختلاف، واحترام التعددية والآراء المتنوعة.

وتنعكس هذه الإشكاليات في صورة تراجع لافت في الاهتمام، وحالة من العزوف الإرادي عن التفاعل مع القضايا السياسية والمجتمعية الكبرى، مما يؤدي بالتبعية إلى انعدام الانخراط الفعلي القائم على الممارسة الديمقراطية الحيوية والمؤثرة داخل المجتمع.

ولما كانت المواطنة هي اللبنة الجوهرية لنهضة الدول المعاصرة، والقاعدة الدستورية التي تضمن التكافؤ في الحقوق والمسؤوليات بين أبناء الوطن الواحد؛ فإنها تُمثل في الوقت ذاته الآلية المثلى لتنشئة فرد مؤهل للتعايش السلمي والتسامح.

ويُسهم هذا النهج، القائم على المساواة والفرص المتكافئة، في دفع المواطن للعمل الجاد من أجل الارتقاء بوطنه وصيانة استقراره المجتمعي.

وقد برزت إشكالية المواطنة بوضوح عبر تاريخ طويل من المطالبات الإصلاحية التي تبنتها تيارات وحركات مدنية وسياسية متنوعة، مثل 'حركة كفاية'، واللجان الشعبية، وحراك ٩ مارس الجامعي، ناهيك عن الإضرابات الفئوية المتعددة والنشاط المتصاعد للمدونين عبر المنصات الرقمية. وقد عَكَس هذا الحراك تطوراً نوعياً في البنية القيمية للمصريين، متزامناً مع التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي رافقت ثورة ٢٥ يناير.

وتُمثل مسألة التأسيس للمواطنة محوراً ارتكازياً في هذا الشأن؛ إذ تُشير النماذج النظرية الخاصة ببناء الدول وضمان استدامة هياكلها الحديثة إلى أن النواة الحقيقية لنهضة الأمة تتوقف على صياغة وعي مواطنيها وتوجيه طموحاتهم نحو غاية مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة احترام التعددية الثقافية والتمايز الفردي. ومن جهة أخرى، تُبرز نظريات التطور التنموي أن الركيزة الأساسية لتشييد أنساق مجتمعية حديثة تتطلب بالضرورة تعديلاً في منظومات القيم والمبادئ، وبناء مخزون مدني متجدد من رأس المال الاجتماعي الذي يقوم بدور الرابط الفعال لضمان تماسك الهيكل المجتمعي واستدامته. وعلى هذه الخلفية، تحتل قضية المواطنة أولويةً كبيرةً في تأسيس الجمهورية الجديدة.

وتتجلى أهمية الدراسة من زاويتين:

-أهميه علميه:

أ- وتبرز القيمة العلمية لهذا البحث عبر مسارين: الأول يتمثل في أهميته النظرية كمسعى لتقديم مقاربة سوسيولوجية لمتطلبات المواطنة، وقياس مدى إدراك الفئات الشابة

لعناصرها، استناداً إلى ما قدمته الأدبيات والنظريات السياسية والاجتماعية حول إشكاليات الانتماء والاندماج الوطني.

ب-والمسار الثاني يعكس ندرة الأدبيات التي قاربت شروط المواطنة ومدى استيعاب الشرائح المجتمعية لها من منظور علم الاجتماع؛ فبالرغم من غزارة الإنتاج العلمي المتعلق بهذا الموضوع، إلا أن أغلبه استند إلى زوايا تربوية تُركز بشكل أساسي على دور المقررات التعليمية في زرع هذه القيم بين المتعلمين.

٢-أهمية تطبيقية للدراسة:

أ- لذا تُعد هذه الورقة البحثية سعياً جاداً لقياس مستويات الوعي لدى مختلف الأطياف المجتمعية في مصر تجاه شروط المواطنة، وذلك في سياق التحولات العميقة التي أفرزتها ثورتا ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وما تركته من بصمات واضحة على طبيعة هذا المفهوم.

ب-وضع التصورات للخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وعي بعض الشرائح الاجتماعية بمتطلبات المواطنة والتزاماتها وحقوقها.

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من الهدف الرئيسي التالي:

- التعرف على وعي واتجاهات وإدراكات القوى الاجتماعية في المجتمع المصري بمتطلبات المواطنة بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

١- الكشف عن مدى وعي القوى الاجتماعية بقيم المواطنة واتجاهاتهم نحو قيم التسامح وقبول الآخر والمشاركة والمساواة.

٢- الكشف عن مدى إدراك عينة الدراسة من القوى الاجتماعية للأبعاد المختلفة للمواطنة وتأثيرها على التحول الديمقراطي.

٣- الكشف عن أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق المواطنة الفاعلة في الواقع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة.

٤- الكشف عن الدور الذي تلعبه الجامعة في إثراء التفاعل الإيجابي لدى الطلاب مع قضايا المواطنة أو إعاقته.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

- ما أهم ملامح وعي واتجاهات وإدراكات القوى الاجتماعية بمتطلبات المواطنة في المجتمع المصري؟

وينبثق من هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية:

١- ما مدى وعي القوى الاجتماعية بقيم المواطنة واتجاهاتهم نحو قيم التسامح وقبول الآخر والمشاركة والمساواة؟

٢- ما العوامل والمحددات البنائية لوعي عينة الدراسة بقضية متطلبات المواطنة؟

٣- ما مدى إدراك عينة الدراسة من القوى الاجتماعية للأبعاد المختلفة للمواطنة وتأثيرها على التحول الديمقراطي؟

٤- ما أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق المواطنة الفاعلة في الواقع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٥- ما طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعة في إثراء التفاعل الإيجابي لدى الطلاب مع قضايا المواطنة أو إعاقته؟

يمثل مفهوم «المواطنة» في السياق المصري الحديث إشكالية مركزية وبنيوية، لم تتبع مسارًا تطوريًا خطيًا بقدر ما شكلت ساحة للنزاع والتجاذب المستمر بين رؤيتين متضاربتين. لم تكن المواطنة مفهومًا يتبلور بتوافق، بل كانت فضاءً يُتنازع عليه باستمرار. تمثلت الرؤية الأولى في المنظور الدولتي (State-centric perspective)، الذي تعامل مع الفرد تاريخيًا بوصفه «موضوعًا» (object) لمشاريع الحداثة المتعاقبة التي تفرضها السلطة، أو «رعية» (subject) خاضعة لهيمنتها، أو «مستفيدًا» من خدماتها ذات الطابع الرعوي.

أما الرؤية الثانية، فقد تجسدت في تطلعات المجتمع وقواه الفاعلة، التي كانت تتوق، وإن على نحو متقطع ومجزأ، نحو «مواطنة فاعلة» (active citizenship)، قوامها الحقوق المتساوية، والمشاركة السياسية الجوهرية، والعدالة الاجتماعية.

يتتبع هذا الفصل ذلك الصراع الجدلي عبر ست مشاهد تاريخية رئيسية، بدءًا من تأسيس الدولة الحديثة في عهد محمد علي، مرورًا بالتجربة الليبرالية، ثم العقد الاجتماعي

الناصري، وتآكله في عصر الانفتاح، وصولًا إلى التحولات التي بلغت ذروتها في ثورة يناير ٢٠١١.

إن كل مرحلة من هذه المراحل لم تكن مجرد حقبة زمنية منفصلة، بل كانت تحمل في طياتها إرث وبذور المرحلة التي سبقتها، وتؤسس في الوقت ذاته للتحديات والأزمات التي ستواجهها المرحلة التي تليها. كان كل نموذج للمواطنة، في حقيقته، تسوية مؤقتة وغير مستقرة لهذا الصراع، محكومًا عليه بالانهيار تحت وطأة تناقضاته الداخلية. ومن خلال هذا التحليل التاريخي–الاجتماعي، يتضح أن ثورة يناير لم تكن حدثًا طارئًا، بل كانت ذروة حتمية لأزمة مواطنة متراكمة، وتعبيرًا صارخًا عن إخفاق النماذج المتعاقبة في تحقيق التوازن المنشود بين سلطة الدولة وحقوق المواطن.

أولاً: المواطنة العشرية في عهد محمد علي:

شكلت فترة حكم محمد علي باشا لحظة تأسيسية للدولة المصرية الحديثة، حيث شهدت تحولات بنيوية جذرية في الإدارة والاقتصاد والجيش. إلا أن هذه الحداثة، التي فُرضت من أعلى، لم تُبنَ على مفهوم المواطنة الحقوقية، بل صاغت علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم قوامها الإخضاع الكلي للفرد لمشروع الدولة الشمولي. في هذا السياق،
لم يظهر «المواطن» كشريك، بل برزت «الرعية المُنتِجة» كأداة وظيفية في يد السلطة لتحقيق طموحاتها التوسعية.

وتتناول السردية التاريخية القومية، التي يمثلها بشكل بارز المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه الضخم «عصر محمد علي»، هذه الفترة باعتبارها فجر النهضة المصرية الحديثة. يركز هذا الخطاب على الإنجازات المادية للدولة، مثل بناء جيش قوي على الطراز الأوروبي، وتأسيس المصانع، وإرسال البعثات التعليمية [١]. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن مفهوم المواطنة في تلك الحقبة كان مرتبطًا بشكل وثيق بالولاء للدولة الجديدة ومشروعها الاستقلالي، حيث أصبح المصريون جزءًا من كيان سياسي مركزي قوي [٢]. إلا أن هذه السردية، التي

(١) الرافعي، عبد الرحمن. عصر محمد على. القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١١.

(٢) الأيوبي، إلياس. محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره. القاهرة: إدارة الهلال، ١٩٢٣.

تحتفي بالبناء المؤسسي، تتجاوز في كثير من الأحيان الطبيعة القسرية لهذا المشروع، والتكلفة الإنسانية الباهظة التي تحملها الفرد المصري الذي اعتُبر أداة طيعة في يد السلطة.

وفي المقابل، تقدم دراسات التاريخ الاجتماعي، وعلى رأسها أعمال المؤرخ رءوف عباس، قراءة نقدية تنتقل بالتركيز من إنجازات الدولة إلى واقع الطبقات الاجتماعية [١]. فمن خلال تحليل سياسات الاحتكار الزراعي والصناعي، يتضح أن الهدف لم يكن تحقيق رفاهية الطبقات العاملة، بل كان حشد وتوجيه كافة موارد المجتمع لخدمة الآلة العسكرية للدولة. لقد أدت هذه السياسات إلى تفكيك البنى الحرفية والزراعية التقليدية، وإخضاع الفلاحين والعمال لنظام عمل صارم تسيطر عليه الدولة بشكل كامل [٢].

ومن ثم لم يكن نظام الاحتكار مجرد سياسة اقتصادية، بل كان مشروعًا متكاملًا لإعادة هندسة المجتمع. ففي الزراعة، كانت سيطرة الدولة مطلقة؛ حيث كانت تزود الفلاحين بالبذور والأدوات، وتخصم قيمتها من المحصول، وتلزمهم بزراعة محاصيل معينة، ثم تشتري منهم المحصول بالسعر الذي تحدده هي [٣]. هذا النظام حول الفلاح من منتج شبه مستقل إلى عامل زراعي في مزرعة الدولة الكبرى، فاقدًا لأي استقلالية اقتصادية. وفي الصناعة، تكرر النمط ذاته؛ حيث كانت الدولة تمد الحرفيين بالمواد الخام بالأسعار التي تحددها، ثم تشتري منتجاتهم بأسعار منخفضة لتحقيق الربح.

لقد أدى هذا إلى تدمير نظام الطوائف الحرفية التقليدي الذي كان يضمن للحرفيين درجة من الاستقلالية والرقابة على جودة الإنتاج [٤]. كما تم تهميش التجار المحليين تمامًا، حيث احتكرت الدولة التجارة الداخلية والخارجية، وحرمت الفلاحين من التعامل مباشرة مع التجار،

---

(١) عباس، رءوف (محرر). مصر في عصر محمد علي: إصلاح أم تحديث؟. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٠.

(٢) عز الدين، أمين. تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٥٢. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.

(٣) "شرح نظام الاحتكار في عهد محمد علي"، منصة نجوي التعليمية، https://www.nagwa.com/ar/explainers/182156894382/ (تاريخ الوصول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥).

(٤) الطوخي، نبيل السيد. «الحداثة المجهضة: تاريخ طوائف التجار والحرفيين في مصر»، إضاءات، ١٥ يونيو ٢٠١٧، https://www.ida2at.com/the-aborted-modernity-the-history-of-the-sects-of-merchants-and-artisans-in-egypt (تاريخ الوصول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥).

لتصب كل الأرباح في خزينة الباشا [١]. لم يكن هذا مجرد أثر جانبي، بل كان هدفًا مركزيًا للسياسة: القضاء على أي مراكز قوة اقتصادية وسيطة بين الفرد والدولة [٢]. بل وصل الأمر إلى حد إجبار مشايخ الحارات على جمع الصبية للعمل قسرًا في مصانع الدولة، التي تحولت إلى ما يشبه «المدارس الصناعية» التي تخدم احتياجات الدولة وحدها [٣].

وتقدم أعمال لبعض المؤرخين القراءة الأكثر جذرية ونقدًا لهذه الفترة، حيث يسعى خالد فهمي في كتابه «كل رجال الباشا» إلى تفكيك الأسطورة القومية التي ترى في جيش محمد علي «مدرسة للوطنية». بالاعتماد على وثائق الأرشيف المصري، يجادل فهمي بأن عملية التجنيد الإجباري لم تكن أداة لصهر هوية وطنية حديثة، بل كانت عملية قسرية اتسمت بعنف شديد قوبلت بمقاومة شعبية واسعة ومستمرة. لقد كانت تجريدات التجنيد «تخطف» الشبان من قراهم وتربطهم بالحبال حول رقابهم وتسوقهم إلى المعسكرات [٤]. وكانت الخدمة العسكرية في كثير من الأحيان مدى الحياة [٥].

لم تكن المقاومة مجرد هروب، بل اتخذت أشكالاً جسدية عنيفة تعبر عن رفض عميق لسيادة الدولة على الجسد الفردي. لجأ الفلاحون إلى إلحاق الأذى المتعمد بأجسادهم، كبتر الأصابع أو فقءُ الأعين بسم الفئران، للهروب من الخدمة العسكرية التي كانت بمثابة حكم بالموت أو النفي الأبدي [٦]. هذه الأفعال لم تكن جبناً، بل كانت إعلاناً جذريًا عن سيادة الفرد على جسده: «هذا الجسد ملكي، وليس ملك الباشا، وسأدمر جزءًا منه لأحمي كليته من سيطرتك». إنها مقاومة جسدية شرسة تكشف عن صراع بدائي حول جوهر المواطنة الحديثة: مطالبة الدولة بالسيادة المطلقة على جسد الفرد.

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) "تدريبات على بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي"، منصة تفهم التعليمية، https://tafahum.com/lesson/modern-state-muhammad-ali-training / (تاريخ الوصول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥).

(٣) المرجع نفسه (منصة نجوى التعليمية، انظر هامش رقم ٥).

(٤) فهمي، خالد. «قصة كل رجال الباشا»، مدونة خالد فهمي، ٢١ ديسمبر ٢٠١٤، https://www.khaledfahmy.org/ar / (تاريخ الوصول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥).

(٥) الشحات، سعيد. «ذات يوم.. ١٧ فبراير ١٨٢٢.. محمد على باشا يبدأ تكوين الجيش المصرى»، اليوم السابع، ١٧ فبراير ٢٠٢١.

(٦) المرجع نفسه (مدونة خالد فهمي، انظر هامش رقم ١٠).

هذه المقاومة، التي تصاعدت أحياناً إلى ثورات واسعة شارك فيها عشرات الآلاف من الفلاحين [١]، تدحض السردية القومية وتكشف عن رفض عميق لمشروع الدولة الـذي كـان يقتلعهم من أراضيهم وحياتهم [٢]. من هذا المنظور، فإن المواطنة التي تشكلت كانت «مواطنة قسرية»، حيث لا يتمتع الفرد بأي حقوق سياسية أو مدنية، بل يخضع لنظام صارم يهدف إلى فرض الانضباط والسيطرة [٣].

وتدعم شهادات المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي هذه الرؤية النقدية، حيث يصـف فـي «عجائب الآثار» المعاناة الشديدة للمصريين تحت وطأة الضـرائب الباهظـة والمصـادرات التعسفية، مما يقدم دليلًا معاصرًا على الطبيعة الاستغلالية والقمعية للنظام [٤].

تضيف دراسات جوديث تاكر بعدًا آخر، مبينة كيف أُدمجت النساء قسرًا في منظومـة الإنتاج الحكومية، ليصبحن جزءًا من هذه «الرعية المُنتِجة» [٥].

حيث لم تكن النساء مجرد ضحايا سلبيات للتغيير، بل تم إدماجهن بشكل فاعل وقسري في خطط الدولة الاقتصادية، غالبًا من خلال السخرة فـي المشـاريع الزراعيـة والأشـغال العامة[٦]. أدى هذا الإدماج إلى اضطراب الأدوار الجندرية التقليدية والاقتصادات الأسـرية، وإخضاعها لأهداف الدولة الإنتاجية، مما زاد من تفكيك الروابط الأسرية والمجتمعية [٧].

---

(١) فهمي، خالد. «الثورة المصرية في بدايتها وليس في آخرها»، العربي الجديد. ٢٥ يناير ٢٠١٥.

(2) Fahmy, Khaled. "The Nation and Its Deserters: Conscription in Mehmed Ali's Egypt", International Journal of Middle East Studies, Vol. 30, No. 4 (1998), pp. 655-675.

(٣) غالب، محمد أمين. تاريخ العلويين. سوريا: مطبعة الترقي، ١٣٤٣ هـ.

(٤) الجبرتي، عبد الرحمن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨.

(5) Century Egypt. Cambridge: Cambridge-Tucker, Judith. Women in Nineteenth University Press, 1985

(٦) تاكر، جوديث. «درس نسوي-ماركسي حي: نساء مصر في القرن التاسع عشر»، الاشتراكي، ٢٠ مايو ٢٠١٤.

(٧) حسن، ماهر. «نساء مصر فى القرن التاسع عشر: قراءة تاريخية وتحليل أوضاع المرأة»، المصري اليوم، اليوم، ٣ يناير ٢٠٢٢.

وفي الواقع كانت دولة محمد علي تُدار من قبل نخبة عسكرية وبيروقراطية تركية-شركسية وألبانية، منفصلة ثقافيًا ولغويًا عن غالبية السكان المصريين [١]. هذه النخبة، كما حيث يرى فهمي، استوردت وطبقت مفاهيم أوروبية للسلطة الدولتية العقلانية وغير الشخصية. كان استحداث قوانين عقوبات جديدة، على سبيل المثال، محاولة واعية من هذه النخبة ل«عقلنة علاقة الأفراد بالسلطة»، مما يجعل العقاب أداة متوقعة ومنطقية لسيطرة الدولة بدلاً من العنف التعسفي [٢]. خلق هذا النظام نظامًا أكثر كفاءة للهيمنة، ولكنه عمّق أيضًا حالة الاغتراب بين الحكام والمحكومين.

إن إرث هذه الفترة التأسيسية كان مزدوجًا بشكل عميق: فمن ناحية، تم وضع أسس الدولة المركزية الحديثة بمؤسساتها. ومن ناحية أخرى، تم ترسيخ نمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع يقوم على الهيمنة والإخضاع، حيث يُعامل الفرد كأداة في خدمة مشروع الدولة لا كغاية في حد ذاته. هذه الازدواجية بين الحداثة والسلطوية ستلقي بظلالها الكثيفة على مسار تطور مفهوم المواطنة في مصر طوال القرنين التاليين.

ثانياً: الحقبة الليبرالية والمواطنة الدستورية.

شكلت الحقبة الليبرالية تحولًا نوعيًا في تاريخ المواطنة في مصر، حيث شهدت ولادة «المواطن الدستوري» الذي تُعرّف حقوقه وواجباته بموجب نص قانوني أسمى. شهدت هذه الفترة صعود طبقة وسطى جديدة من المتعلمين والموظفين والمهنيين، عُرفت بطبقة «الأفندية»، والتي تشبعت بالأفكار الأوروبية الحديثة وأصبحت الحامل الاجتماعي والسياسي للفكر الليبرالي والمطالب الدستورية [٣].

يُعد أحمد لطفي السيد، «أبو الليبرالية المصرية»، الشخصية المحورية في بلورة هذا المفهوم الجديد للمواطنة. فمن خلال كتاباته في جريدة «الجريدة»، طرح تعريفًا جديدًا للأمة

---

(١) فهمي، خالد. كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.

(٢) «الشريعة والسلطان: الدولة الأوروبية الحديثة نموذجاً لمصر محمد علي»، مجلة التفاهم، العدد ٤٣ (٢٠١٤).

(3) Berque, Jacques. Egypt: Imperialism and Revolution. London: Faber and Faber, 1972.

المصرية [١]. مقولته الشهيرة «مصر للمصريين» لم تكن مجرد شعار للاستقلال، بل دعوة لتأسيس الهوية الوطنية على أساس جغرافي–سياسي علماني، يفصلها عن الرابطة الدينية بالخلافة العثمانية. فالمواطنة عند لطفي السيد هي الرابطة الأساسية التي تجمع أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن دينهم، ولا تُبنى إلا على أساس التربية العقلانية والتعليم الحديث [٢]. وقد وضع ألبرت حوراني هذا التحول الفكري في سياقه الأوسع ضمن «الفكر العربي في العصر الليبرالي»، مبيناً كيف أن مفهوم المواطنة أصبح يعني الحرية الفردية، والمساواة أمام القانون، وسيادة الأمة [٣].

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ لحظة تبلور فارقة للوعي الجمعي، حيث تجاوزت حدود النخبة لتشمل قطاعات واسعة من الفلاحين والعمال والطلبة، والنساء اللواتي شاركن في المظاهرات لأول مرة، في مشهد أكد على وحدة الأمة.٤ ومع ذلك، يقدم تحليل المؤرخ إليس جولدبرغ بعدًا اجتماعيًا أعمق، موضحًا أن غضب الفلاحين، الذين شكلوا وقود الثورة في الريف، لم يكن مدفوعًا فقط بالمشاعر الوطنية، بل كان أيضًا بالمعاناة المادية المباشرة نتيجة سياسات بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، مثل مصادرة المحاصيل والتجنيد القسري [٥]. كما أدت الحرب إلى نقص حاد في السلع الأساسية وارتفاع هائل في الأسعار، مما فاقم من معاناة السكان [٦]. هذا التحليل يوضح أن المطالبة بالمواطنة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ولقد تجسد هذا التحول في دستور ١٩٢٣، الذي يعتبر الوثيقة التأسيسية للمواطنة المصرية الحديثة. لقد نص لأول مرة على أن «الأمة مصدر السلطات» (المادة ٢٣)، وكفل مجموعة واسعة من الحقوق مثل المساواة بين جميع المصريين أمام القانون (المادة ٣)،

---

(١) السيد. أحمد لطفي. صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر. جمعها إسماعيل مظهر. القاهرة، ١٩٤٦.

(٢) السيد. أحمد لطفي. قصة حياتي. القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٢.

(3) Cambridge-Hourani, Albert. Arabic Thought in the Liberal Age, 1798: 1939 Cambridge University Press, 1983.

٤الرافعي، عبد الرحمن. ثورة سنة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.

(٥) «ثورة الفلاحين في مصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، ١ يوليو ٢٠١٤.

(٦) «ثورة ١٩١٩.. شرارة تحرير مصر من الاستعمار البريطاني»، الجزيرة نت، ١٨ مارس ٢٠٢٤.

وحرية الاعتقاد المطلقة (المادة ١٢)، وحرية الرأي (المادة ١٤) [١]. ولكن، كان هذا الدستور يحمل في طياته بذور فشله؛ فقد منح الملك سلطات واسعة استخدمها مرارًا لتعطيل الحياة الديمقراطية [٢]. هذا الصراع المستمر بين القصر والأحزاب، بالإضافة إلى تدخل الاحتلال البريطاني، خلق فجوة هائلة بين المواطنة الدستورية على الورق والواقع السياسي المتسم بالاستبداد [٣].

يكمن الإخفاق الجوهري في التجربة الليبرالية في الفجوة الهائلة بين المواطنة التي وعد بها الدستور والمواطنة التي سمحت بها البنية الاجتماعية والاقتصادية. لقد هيمنت طبقة كبار ملاك الأراضي على الحياة السياسية بشكل شبه كامل، مما حوّل الديمقراطية الوليدة إلى حكم الأقلية (Oligarchy). سيطرت هذه النخبة على لجنة وضع الدستور، حيث شكلوا أكثر من ٦٠% من أعضائها [٤]. وعملوا على تضمين الدستور شروطًا مالية للترشح للبرلمان (مثل (مثل دفع ضرائب عقارية سنوية مرتفعة) ضمنت فعليًا استبعاد أي شخص خارج طبقتهم من التمثيل السياسي [٥].

ونتيجة لذلك، تراوحت نسبة كبار الملاك في مجلس النواب بين ٣٥% و٥٤%، وفي مجلس الشيوخ كانت النسبة أعلى، حيث وصلت إلى أكثر من ٥١% [٦]. كما هيمنوا على اللجان البرلمانية الرئيسية، خاصة لجان الزراعة والمالية، مما ضمن أن تكون التشريعات في خدمة مصالحهم الاقتصادية [٧].

وامتدت هذه الهيمنة إلى السلطة التنفيذية، حيث بلغت نسبة ما شغلوه في المتوسط ٥٨% من المناصب الوزارية، مع تركيز خاص في الوزارات السيادية كالداخلية والمالية

---

(١) دستور الدولة المصرية الصادر في ١٩ أبريل ١٩٢٣، المواد ٣ و١٢ و١٤ و٢٣.

(٢) مرسي، صالح. دستور ١٩٢٣ وتطور الحياة السياسية في مصر.

(3) Berkeley Marsot, Afaf Lutfi al -Sayyid. Egypt's Liberal Experiment: 1922-1936. University of California Press, 1977 .

(٤) «كبار الملاك والسراي والإنجليز: أضلاع مثلث الحياة النيابية في مصر قبل ١٩٥٢»، في موسوعة تاريخ مصر، القاهرة: مؤسسة هنداوي.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

والزراعة[١]. لقد تغلغلوا في جميع الأحزاب السياسية الكبرى، بما في ذلك حزب الوفد الذي، على الرغم من شعبيته، كانت قياداته وهيئاته المركزية تتكون بشكل أساسي من كبار الملاك[٢]. هذا النظام، الذي كان ليبراليًا في شكله، كان في جوهره أوليجاركيًا، مما أفرغ مفهوم المواطنة المتساوية من مضمونه بالنسبة لغالبية الفلاحين الذين ظلوا تحت رحمة هؤلاء الملاك اقتصاديًا وسياسيًا.

خلق دستور ١٩٢٣ ساحة جديدة للصراع تمثلت في السلطة القضائية المستقلة [٣]. فبينما منح الدستور الملك سلطات واسعة، بما في ذلك حق حل البرلمان [٤]، فقد أسس أيضًا لقضاء مستقل يفترض أن يكون حكمًا بين السلطات. أدى هذا إلى نشوء نقاش فقهي وقضائي مبكر حول حق المحاكم في ممارسة الرقابة على دستورية القوانين، وهي خطوة حاسمة نحو ترسيخ سيادة القانون كقوة تحد من سلطة الملك والبرلمان على حد سواء [٥].

ظلت التجربة الليبرالية مشروعًا نخبويًا، أنتج مواطنة منقوصة. فبينما انخرطت طبقة الأفندية في اللعبة السياسية، ظل المواطن العادي، وخاصة الفلاح، بعيدًا عن الممارسة الديمقراطية الفعلية [٦].

والأهم من ذلك، وكما توضح المؤرخة بيث بارون، على الرغم من المشاركة النسائية الفاعلة في ثورة ١٩١٩ ونشاط الحركة النسوية المصرية [٧]، تم استبعاد النساء بشكل صريح من الحقوق السياسية الكاملة في دستور ١٩٢٣، مما يكشف أن المواطنة التي تم تعريفها كانت

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) «عبد السند يمامة: الوفد قام على وحدة عنصري الأمة والشعب المصري»، اليوم السابع.

(٣) عبد الجواد. علي. «تاريخ التقاضي في مصر (٢ - ٣).. بين دستوري ١٩٢٣ و١٩٧١»، بوابة نقابة المحامين المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

(٤) دستور الدولة المصرية الصادر في ١٩ أبريل ١٩٢٣.

(٥) «المحكمة الدستورية العليا في مصر»، الجزيرة نت، ١٥ يونيو ٢٠١٢.

(6) Goldberg, Ellis. Tinker, Tailor, and Textile Worker: Class and Politics in Egypt, 1930. Berkeley: University of California Press, 1986. 1952.

(٧) «الاتحاد النسائي المصري»، ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki الاتحاد_النسائي_المصري

«مواطنة ذكورية» بالأساس، تتبنى خطاب الحداثة ظاهريًا بينما تظل أسيرة للبنى الاجتماعية الأبوية [١].

أدى فشل النموذج الليبرالي في تحقيق العدالة الاجتماعية والأصالة الثقافية إلى ظهور حركات أيديولوجية قدمت مشاريع حداثية بديلة. لم تكن هذه الحركات مجرد ردود فعل «تقليدية» ضد الحداثة، بل كانت مشاريع حداثية منافسة بحد ذاتها.

ومن هذا الإطار قدمت حركة مصر الفتاة، بقيادة أحمد حسين، بديلاً قوميًا متطرفًا وسلطويًا، متأثرًا بالحركات الفاشية الأوروبية [٢]. تبنت الحركة شعار «مصر فوق الجميع» ودعت إلى إمبراطورية مصرية، كما استخدمت تشكيلات شبه عسكرية («القمصان الخضراء»)، وتبنت برنامجًا اقتصاديًا ذا ميول اشتراكية لمواجهة إخفاقات الرأسمالية الليبرالية[٣].

ثالثاً: الحقبة الناصرية ومواطنة العقد الاجتماعي:

مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، دخل مفهوم المواطنة مرحلة جديدة، حيث تم إحلال نموذج «مواطنة العقد الاجتماعي» محل النموذج الليبرالي [٤]. في هذا النموذج، لم تعد المواطنة تُعرَّف بالحقوق السياسية، بل بعلاقة تبادلية: تقدم الدولة، بقيادة جمال عبد الناصر، حزمة واسعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مقابل الولاء السياسي المطلق والتنازل عن الحريات الفردية وقبول هيمنة نظام الحزب الواحد. لقد تم استبدال المواطنة كعلاقة حقوق وواجبات قائمة على المشاركة السياسية، بمفهوم المواطنة كعلاقة تبعية واستحقاق. المواطن الصالح لم يعد هو المشارك في الحكم، بل هو الموالي والمُنتِج والممتن للمزايا التي تمنحها الدولة الأبوية.

---

(1) Baron, Beth. The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press. New Haven: Yale University Press, 1994.

(2) Jankowski, James. Egypt's Young Rebels: "Young Egypt", 1933: 1952. Stanford Hoover Institution Press, 1975

(٣) «مصر الفتاة»، في موسوعة تاريخ مصر، القاهرة: مؤسسة هنداوي.

(4) Schechter, Relli. The Egyptian Social Contract: A History of State- Middle Class Relations. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2023

حيث تم تقديم الإجراءات الثورية، كقانون الإصلاح الزراعي وقرارات التأميم، على أنها تحقيق ل«العدالة الاجتماعية» وتصحيح لإخفاقات الحقبة الليبرالية [١]. لقد حطم قانون الإصلاح الزراعي بشكل جذري سلطة طبقة كبار الملاك القديمة [٢]. كما أدت سياسات التأميم وإنشاء قطاع عام ضخم إلى تحويل الدولة إلى المشغل الرئيسي في البلاد [٣]. والأهم من ذلك، ضمنت الدولة التعليم المجاني حتى الجامعة، ووظيفة حكومية لكل خريج، مما أدى إلى خلق طبقة وسطى حكومية جديدة وواسعة، تشكلت من الموظفين والمهنيين الذين أصبحوا العمود الفقري للنظام وقاعدته الاجتماعية [٤]. تحولت العلاقة بين الدولة والمواطن إلى علاقة أبوية (paternalistic)، حيث تقوم الدولة بدور الأب الذي يرعى مصالح أبنائه [٥].

شكلت الأيديولوجية الاشتراكية جوهر هذه الرؤية، حيث لم تعد المواطنة رابطة قانونية محايدة، بل أصبحت مرتبطة بالانتماء إلى «تحالف قوى الشعب العاملة»، مما أدى بالضرورة إلى إقصاء «أعداء الثورة» من دائرة المواطنة الكاملة [٦]. وجد هذا العقد تعبيره القانوني في دستور ١٩٥٦، الذي ركز بشكل أساسي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية [٧]، بينما قيد الحقوق السياسية بشكل كبير [٨].

في ظل هذا النظام الشمولي، كانت المواطنة محكومة بالمراقبة والسيطرة، حيث اضطلعت الأجهزة الأمنية، كالمخابرات العامة، بدور محوري في قمع أي شكل من أشكال المعارضة [٩].

---

(١) الرافعي، عبد الرحمن. ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات. القاهرة: دار المعارف.

(٢) «تاريخ مصر تحت حكم جمال عبد الناصر»، ويكيبيديا.

(٣) «كيف تولد مأزق الاقتصاد وتُعقد في عهد عبد الناصر؟»، الجزيرة نت، ٨ نوفمبر ٢٠١٩.

(٤) «مجانية التعليم فى مصر.. قبل طه حسين وناصر دستور ٢٣ كفله للمصريين»، اليوم السابع، ١٢ يناير ٢٠١٨.

(5) Gordon, Joel. Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution. New York: Oxford University Press, 1992.

(6) Ginat, Rami. Egypt's Incomplete Revolution: Lutfi al Khuli and Nasser's Socialism in the 1960s. London: Frank Cass, 1997

(٧) دستور جمهورية مصر الصادر في ١٦ يناير ١٩٥٦.

(٨) «التعليم المصري وآفاق التطور في عهد ثورة يوليو»، أصوات أونلاين، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣.

(9) Sirrs, Owen L. A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009. New York: Routledge, 2010

لتحقيق الهيمنة السياسية، أنشأ النظام هيكلاً مزدوجًا. كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الجماهيري الواسع المصمم لتعبئة الدعم الشعبي وتوجيه المشاركة العامة ضمن قنوات تسيطر عليها الدولة [١]. ولكن داخل هذا التنظيم الجماهيري، وُجد «التنظيم الطليعي» السري، وهو حزب كادري على الطراز اللينيني يتألف من العناصر الأكثر ولاءً والتزامًا أيديولوجيًا [٢]. كان دور هذا التنظيم السري هو أن يكون بمثابة عيون وآذان النظام، حيث كان أعضاؤه يكتبون تقارير عن الرأي العام وأي معارضة محتملة، ويشكلون نواة صلبة ومنضبطة توجه الاتحاد الاشتراكي الأوسع [٣]. لقد كان «القبضة الحديدية» الخفية داخل القفاز المخملي للتنظيم الجماهيري.

استخدم النظام الثقافة والإعلام كأدوات قوية لتشكيل هوية وطنية جديدة. تم تأميم الصحافة، وتحولت وسائل الإعلام، وخاصة إذاعة «صوت العرب» القوية، إلى أدوات دعاية تهدف إلى تشكيل وعي «المواطن الصالح» وترويج عبادة شخصية عبد الناصر وأيديولوجية القومية العربية [٤]. كما تم دعم السينما والمسرح بشكل كبير واستخدامهما للترويج للقيم الثورية، مما خلق «عصرًا ذهبيًا» للثقافة كان يخدم أيضًا المشروع الأيديولوجي للدولة [٥]. وأفرزت الفترة إشكالية هوية مزدوجة للمواطن، فمن خلال مشروع القومية العربية، لم يعد المواطن «مصريًا» فحسب، بل أصبح أيضًا «عربيًا» [٦].

ولقد جاءت الهزيمة الكارثية في حرب يونيو ١٩٦٧ ضربة قاصمة لمشروعية النظام بأكمله. لقد حطمت أسطورة عبد الناصر كقائد لا يُقهر، وكشفت عن الثمن الباهظ للتضحية

---

(1) Hinnebusch, Raymond. "The Arab Socialist Union", in Political Parties of the Middle East and North Africa, ed. Frank Tachau. Westport: Greenwood Press, 1994.

(٢) «بعد وفاته.. ما هو التنظيم الطليعي الذي بدأ منه عبد الغفار شكر مشواره السياسي؟»، الشروق، ٣١ أكتوبر أكتوبر ٢٠٢١.

(٣) «التنظيم الطليعي: العدوان الثلاثي ألهم عبدالناصر بإنشائه»، الشراع، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠.

(٤) «التنظيم الطليعي (٢): هكذا أدار عبد الناصر مصر من خلف الستار»، إضاءات، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

(٥) «السينما المصرية في زمن عبد الناصر»، المدن، ١١ فبراير ٢٠١٨.

(٦) عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: دار النشر القومية، ١٩٥٤.

بالحرية مقابل مشروع قومي انتهى بكارثة عسكرية، مما أثار تساؤلات عميقة حول جدوى العقد الاجتماعي القائم [١].

رابعاً: الانفتاح الاقتصادي وتآكل العقد الاجتماعي:

شهدت مصر في السبعينيات، مع وصول الرئيس أنور السادات، تحولًا جذريًا تمثل في سياسة «الانفتاح الاقتصادي»، والتي كانت بمثابة تفكيك ممنهج للعقد الاجتماعي الناصري. فبدلًا من أن تُبنى المواطنة على الحقوق الاجتماعية التي تكفلها الدولة، أصبحت مشروطة بالقدرة على الاندماج في اقتصاد السوق، وتحولت من حق أصيل إلى امتياز يرتبط بالقدرة الشرائية. لقد مثلت هذه الفترة تخليًا أحادي الجانب من جانب الدولة عن العقد الاجتماعي الناصري؛ حيث تخلت عن التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية دون أن تعيد للمواطن الحقوق السياسية التي أُخذت منه في المقابل، مما ترك المواطن في حالة «عجز مزدوج».

ومن هذا التحليل يقدم المفكر الاقتصادي جلال أمين، في أعماله الكلاسيكية مثل «ماذا حدث للمصريين؟»، تحليلًا عميقًا للآثار المدمرة لهذه السياسة.

ولقد ركز جلال أمين على كيفية تدهور الطبقة الوسطى التي كانت عماد النظام الناصري، وتفاقم الفجوة بين طبقة جديدة من الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم من المضاربة والاستيراد والارتباط بالسلطة، وبين غالبية الشعب التي عانت من التضخم وتراجع الخدمات العامة [٢]. أدى هذا التفاوت الصارخ إلى تفكيك الإحساس بالمساواة والانتماء المتكافئ للوطن، كما تغيرت منظومة القيم المجتمعية، حيث سادت ثقافة الاستهلاك الفردي على حساب قيم التضامن والإنتاج [٣]. لم يعد المواطن «مستفيدًا» من خدمات الدولة، بل أصبح «مستهلكًا» تُقاس قيمته بقدرته الشرائية.

---

(١) «نهاية الناصرية: كيف فتحت حرب ١٩٦٧ مساحة جديدة للإسلاموية في العالم العربي»، مؤسسة بروكينغز، ٥ يونيو ٢٠١٧.

(٢) «ابن الشركة: لغز العلاقة بين سياسات العمل وانفتاح السادات والوضع الاقتصادي الحالي»، رصيف٢٢، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

(٣) «ماذا حدث للمصريين؟ هكذا روى جلال أمين قصة نصف قرن من التحولات»، الجزيرة نت، ٤ أكتوبر ٢٠١٨.

أدت هذه السياسات، كما ترى نيفين مسعد، إلى إعادة تعريف المواطنة ليس كحق أصيل، بل كامتياز يُمنح لمن يملك القدرة على المنافسة، مما أنتج «مواطنة مشروطة» تُمنح أو تُحجب وفقًا للموقع الطبقي [١].

ولقد تزامن الانفتاح مع الطفرة النفطية في السبعينيات، مما أدى إلى هجرة جماعية لملايين العمال المصريين إلى دول الخليج وليبيا [٢]. ورغم أن تحويلاتهم أصبحت ركيزة أساسية للاقتصاد المصري، إلا أن هذه الهجرة كانت لها عواقب اجتماعية عميقة [٣]. فقد خلقت أنماطًا استهلاكية جديدة عززت ثقافة الانفتاح، كما ساهمت في استيراد تفسيرات أكثر تحفظًا للإسلام (السلفية الوهابية)، والتي بدأت تتحدى المشهد الديني التقليدي في مصر [٤]. كما أن تجربة العمل كأجانب بحقوق محدودة خلقت لدى الملايين فهمًا معقدًا ومتناقضًا للهوية والانتماء [٥].

ويناقش المحلل السياسي عمرو الشوبكي بأن سياسة الانفتاح جرت في غياب أي إصلاح ديمقراطي حقيقي، مما جعلها أداة لترسيخ الهيمنة السلطوية بدلاً من أن تعزز حقوق المواطن[٦]. فالتحرر الاقتصادي لم يترافق مع توسيع لدائرة المشاركة السياسية، بل استخدم كآلية لإعادة إنتاج النخبة الحاكمة عبر خلق طبقة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة [٧]. حافظت الدولة على أدواتها القمعية، مثل قانون الطوارئ، لسحق أي معارضة. كانت «ثورة الخبز» في يناير ١٩٧٧، التي اندلعت احتجاجًا على رفع الدعم، برهانًا قاطعًا على الرفض الشعبي لهذا التآكل في الحقوق الأساسية للمواطن، وقد قمعتها الدولة بعنف [٨].

---

(١) مسعد. نيفين. المواطنة في الفكر العربي المعاصر.

(٢) «الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجغرافية»، ResearchGate، يونيو ٢٠٢٠.

(٣) «الهجرة العائدة إلى مصر في الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)»، مجلة البحوث البيئية والطاقة، ٢٠١٠.

(4) Choucri, Nazli. "The New Migration in the Middle East: A Problem for Whom,"? International Migration Review, Vol. 11, No. 4 (Winter 1977), pp. 421-443

(٥) المرجع نفسه.

(٦) الشوبكي، عمرو. السياسات الاقتصادية والتحول الديمقراطي في مصر.

(٧) الشوبكي، عمرو. «مصر: بين الفوضى والسلطوية والديمقراطية»، معهد الشرق الأوسط، ١٩ مايو ٢٠١٥. ٢٠١٥.

(٨) «بعد ٤٥ عامًا: تذكر انتفاضة الخبز المصرية»، Egyptian Streets، ١٨ يناير ٢٠٢٢.

ولقد شهدت فترتا الثمانينيات والتسعينيات ظهور فاعل جديد في الساحة المصرية: منظمات المجتمع المدني، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية [١]. هذه المنظمات، التي قادها مفكرون مثل سعد الدين إبراهيم، بدأت في صياغة خطاب قائم على المواطنة الحقوقية، متحديةً سلطة الدولة [٢]. نظرت الدولة إلى هذه المنظمات بعين الريبة والشك، وفرضت عليها قوانين مقيدة (مثل قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) ومارست ضدها مضايقات أمنية، مما خلق توترًا مستمرًا بين الدولة وهذا المجتمع المدني الناشئ [٣].

خامساً: المواطنة الرقمية الدولة

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تعميقًا للأزمة، ولكن مع بروز عامل جديد وهو التكنولوجيا الرقمية. حيث خلقت الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي فضاءً عامًا بديلًا بمعزل عن السيطرة المباشرة للدولة [٤]. سمح هذا الفضاء للمواطنين، وخاصة الشباب، بالتعبير عن آرائهم ونقد السلطة وتنظيم أنفسهم، وممارسة شكل جديد من «المواطنة الرقمية»[٥]. لقد تحول فهم المواطنة لدى جيل الشباب من مجرد هوية قانونية سلبية إلى ممارسة وفعل إيجابي يعني المشاركة والنقاش والاحتجاج. لم يكن هذا الفضاء مجرد وسيلة للتعبير، بل كان بمثابة ساحة تدريب على ممارسة المواطنة، حيث تعلم جيل كامل مهارات النقاش والتنظيم والتعبئة بعيدًا عن الرقابة المباشرة للدولة.

في المقابل، شهدت هذه الفترة استمرارًا وتعميقًا للقمع الأمني وتقييد الحريات في العالم الواقعي [٦]. وقد خلق هذا الوضع حالة من الفصام الحاد بين عالم افتراضي يتمتع بهامش من الحرية، وعالم واقعي يزداد انغلاقًا وقمعًا [٧]. وكشفت دراسات ميدانية حول الشباب عن تبنيهم

---

(١) «أزمة المجتمع المدني في مصر»، الجزيرة نت، ١٦ أغسطس ٢٠١١.

(٢) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مركز البحرين للدراسات.

(٣) «التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر»، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مايو ٢٠١٦.

(٤) «الانتشار السلطوي في الفضاء السيبراني»، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، ١٧ مايو ٢٠٢٤.

(٥) «واقع المواطنة الرقمية لدى شباب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠»، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٨١ (٢٠٢٢).

(٦) المواطنة وحقوق الإنسان في مصر. تقارير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(٧) «مصر: تقرير حرية الإنترنت لعام ٢٠٢٢»، فريدم هاوس.

تبنيهم لمفاهيم جديدة للمواطنة ترتكز على الحقوق الرقمية والعدالة الاجتماعية، وشعورهم في الوقت نفسه بالإقصاء والتهميش [١].

ولقد كانت هذه حركة كفاية بمثابة مختبر سياسي لهذه المواطنة الجديدة. لقد كسرت حاجز الخوف والمحرمات السياسية من خلال التظاهر العلني ضد حكم مبارك وضد خطط توريث الحكم. ولقد جمعت «كفاية» ائتلافًا واسعًا من مختلف التيارات السياسية واستخدمت الشارع والإنترنت لنشر رسالتها، ووضعت أسسًا لثقافة الاحتجاج الجديدة [٢].

كان مقتل الشاب خالد سعيد على يد الشرطة في الإسكندرية الشرارة التي أشعلت الفضاء الرقمي. أصبحت صفحة «كلنا خالد سعيد» على فيسبوك، التي أدارها وائل غنيم وآخرون، منصة حشد غير مسبوقة. تجاوزت الصفحة الانقسامات الأيديولوجية وركزت على قضية الكرامة الإنسانية والوحشية الأمنية، ونجحت في تحويل الغضب الافتراضي إلى دعوة للتظاهر في الشارع يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لتكون بذلك المحفز الرقمي المباشر للثورة [٣].

سادساً: ثورة ٢٥ يناير والمطالبة بالمواطنة الكاملة

لم تكن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حدثًا مفاجئًا، بل كانت لحظة تفجر تاريخي تتويجًا لقرون من الصراع حول معنى المواطنة. كانت الثورة رفضًا شعبيًا شاملًا لكل النماذج المنقوصة والمشوهة السابقة. فالشعارات التي هزت ميدان التحرير «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية» كانت تجسيدًا مكثفًا لإخفاقات متراكمة، ومحاولة شعبية لصياغة نظرية متكاملة للمواطنة تصلح ما أفسدته التجارب التاريخية السابقة.

ولم تكن شعارات الثورة مجرد قائمة مطالب، بل كانت تركيبًا تاريخيًا متطورًا يهدف إلى إعادة تعريف المواطن المصري.

العدالة الاجتماعية (العيش): كانت هذه المطالبة رفضًا مباشرًا لنموذج «المواطنة المشروطة» الذي فرضه الانفتاح، ودعوة لإعادة تعريف المواطنة لتشمل الحقوق الاقتصادية

---

(١) الصبان، أمل وآخرون. الشباب والمواطنة في مصر.

(٢) «حركة كفاية المصرية»، الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠١١.

(٣) «خالد سعيد.. الشهيد الذي صنع الثورة»، اليوم السابع، ١٧ فبراير ٢٠١١.

والاجتماعية للجميع، ووضع حد للفساد والتوزيع غير العادل للثروة. لقد كانت استعادة لمطلب «الخبز» الذي وعد به العقد الناصري وفشل في استدامته [١].

الحرية: مثلت هذه المطالبة رفضًا لإرث الدولة السلطوية الطويل، ودعوة لفتح المجال السياسي المغلق أمام جميع المواطنين دون قيود أو قمع أمني، وتعزيز سيادة القانون. لقد كانت استعادة لمطلب «الحرية» الذي وعدت به التجربة الليبرالية ولم تفِ به [٢].

المساواة والكرامة: كانت تحديًا لكل أشكال المواطنة المنقوصة تاريخيًا، وامتدت لتشمل المساواة الفعلية في الفرص والقضاء على التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الطبقة. كانت هذه المطالبة ردًا على الوحشية الممنهجة للدولة الأمنية، والتي تجسدت في مقتل خالد سعيد، وإصرارًا على أن الدولة يجب أن تعامل شعبها كمواطنين ذوي قيمة متأصلة، وليس كرعايا يمكن إهانتهم [٣].

تعقيب:

يكشف هذا التحليل السوسيوتاريخي أن أزمة المواطنة في مصر ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج صراع طويل ومستمر بين دولة تميل إلى الهيمنة والسيطرة، ومجتمع يتوق إلى الحقوق والكرامة. من «الرعية المُنتِجة» في دولة محمد علي، إلى «المواطن المنقوص» في العصر الليبرالي، ثم «المستفيد التابع» في العقد الناصري، وصولاً إلى «المستهلك المشروط» في عصر الانفتاح، لم يتمكن أي نموذج من تحقيق التوازن المستدام.

لقد كانت ثورة يناير محاولة جريئة لكسر هذه الحلقة، والمطالبة بعقد اجتماعي جديد يجمع بين «الخبز» و«الحرية». ويظل التوتر التاريخي بين رؤية الدولة وتطلعات المجتمع هو المحرك الأساسي للنقاش حول مستقبل مصر، ويظل البحث عن صيغة مواطنة حقيقية وشاملة هو التحدي الأكبر.

---

(1) Abou- El-Fadl, Reem. "Beyond Conventional Transitional Justice: Egypt's 2011 Revolution and the Absence of Political Will", International Journal of Transitional Justice, Vol. 6, No. 2 (July 2012), pp. 318-330.

(٢) «عيش، حرية، عدالة اجتماعية: ما الذي تحقق من مطالب ثورة ٢٥ يناير بعد عشر سنوات؟»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٧ يناير ٢٠٢١.

(3) Hamzawy, Amr, and Nathan Brown. "The Egyptian Political- Military Complex and the 2011 Revolution", The International Spectator, Vol. 46, No. 2 (2011), pp. 41-57

ويظل تطلعات العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية الي المواطنة بأبعاده المتعـــددة متطلبـــا اساسيا من متطلبات بناء الجمهورية الجديدة.

النتائج العامة للبحث:

ومن هنا نحدد أبرز المؤشرات العامة لنتائج اختبار كا:

أولاً: الإناث يتفوقن في الوعي المدني والمشاركة الانتخابية، لكنهن أقل رضاً عن الخـــدمات الحكومية.

ثانياً: الطلاب الجامعيون هم الفئة الأعلى وعياً حقوقيا، فيما يتفوق الأكاديميون في المعرفـــة النقدية.

ثالثاً: الكليات العملية تتفوق في الوعي التطبيقي، والنظرية في الرؤية النقدية.

رابعاً: الطبقة المتوسطة هي محرك الوعي المدني الأكثر فاعلية.

خامساً: البيئة الحضرية تتيح وعياً أوسع وتمكيناً أكبر، لكنها أيضاً تنتج فجوات داخلية أعمق.

سادساً: الأسر الكبيرة أكثر وعياً بعوائق المواطنة، لكنها الأقل رضا عن الخدمات.

سابعاً: العزاب الجامعيون يتفوقون في المعرفة الحقوقية الفردية.

التوصيات المنهجية :

١- توجيه برامج التثقيف المدني نحو أبناء الريف والفئات الأدنى دخلاً والأسر الكبيـــرة بوصفها الفئات الأكثر حاجة.

٢- تعزيز مناهج المواطنة الرقمية في جميع الكليات الجامعية وبرامج التدريب المهني.

٣- تطوير آليات تضمن استمرار الوعي المدني بعد التخرج وفي مراحل الحياة المختلفة.

٤- مراجعة سياسات تقديم الخدمات الحكومية من منظور العدالـــة الجغرافيـــة والنـــوع الاجتماعي.

٥- الاستفادة من الوعي النقدي المرتفع لدى الإناث وأبناء الكليات النظرية فـــي تشـــكيل أجندات الإصلاح المدني.